**Royaume du Maroc**
**Conseil National des Droits de l'Homme**

*Département Information et Communication*

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## 27 Janvier 2012
## 27 يناير 2012

التجديد

ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

# ندوة دولية حول المجالس الوطنية للأسرة والطفولة اليوم

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على مدى يومي 27 و 28 يناير 2012 بمدينة الرباط ندوة دولية حول موضوع "المجالس الوطنية للأسرة والطفولة".

ويأتي هذا اللقاء -حسب ورقة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان- في سياق إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جهود تنزيل مضامين الدستور الجديد في الشق المتعلق منها بحقوق الإنسان في شموليتها، بما في ذلك مسلسل إحداث مجموعة من الهيئات الجديدة من بينها المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

و حسب نفس المصدر، تهدف هذه الندوة إلى المساهمة في النقاش والتفكير حول إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في المغرب، من حيث الاختصاصات والمهام والهيكلة والتشكيلة والوظيفة والدور الذي يمكن لهذه المؤسسة أن تلعبه في مجال السياسات العمومية المرتبطة بالأسرة والطفولة. كما تهدف هذه الندوة إلى الاطلاع على التجارب الدولية المماثلة بغية إثراء مسلسل إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بالمغرب.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء مجموعة من الجلسات، تتمحور حول جملة من المواضيع منها على الخصوص: "الأسرة والطفولة بالمغرب: التحولات والتحديات"، "التحولات السوسيو-ديموغرافية للأسرة والطفولة"، "التحديات الرئيسية التي تطرح على السياسات العمومية في مجال الأسرة والطفولة" و"سيناريوهات إحداث مجلس الأسرة والطفولة بالمغرب". فضلا عن ذلك سيتم تقديم دراسة مقارنة بين التجارب الدولية في مجال الأسرة والطفولة بالإضافة إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية في مجال إحداث المجالس الوطنية حول الأسرة والطفولة من خلال عرض التجربة السويدية في مجال سياسة التدخل لتحسين الظروف المعيشية للأسرة والطفل وتجربة شبكة أمريكا اللاتينية في مجال النهوض بالأسرة بالأرجنتين، وعرض لتجربة المجلس الأعلى للأسرة بفرنسا، وتجربة المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالأردن.

وسيعرف اللقاء حضور ممثلين عن مجالس الأسرة والطفولة، من بين المؤسسات التي شملتها الدراسة المقارنة، باحثون أكاديميون في مجال سياسات الأسرة والطفولة، أعضاء عن اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، المندوبية السامية للتخطيط والخبراء المستشارون الذين أشرفوا على الدراسة المقارنة. كما سيشارك في اللقاء ممثلو القطاعات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، برلمانيون، أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجالس استشارية أخرى وممثلي وكالات الأمم المتحدة بالمغرب (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

Revue de Presse de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

# ندوة دولية حول المجالس الوطنية للأسرة والطفولة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ندوة دولية حول موضوع «المجالس الوطنية للأسرة والطفولة»، وذلك يومي 27 و 28 يناير 2012 بمدينة الرباط.

ويأتي هذا اللقاء في سياق إسهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جهود تنزيل مضامين دستور المملكة الجديد في الشق المتعلق منها بحقوق الإنسان في شموليتها، بما في ذلك مسلسل إحداث مجموعة من الهيئات الجديدة، من بينها المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

وتهدف هذه الندوة إلى المساهمة في النقاش والتفكير حول إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في المغرب، من حيث الاختصاصات والمهام والهيكلة والتشكيلة والوظيفة، والدور الذي يمكن لهذه المؤسسة أن تلعبه في مجال السياسات العمومية المرتبطة بالأسرة والطفولة. كما تهدف هذه الندوة إلى الاطلاع على التجارب الدولية المماثلة، بغية إثراء مسلسل إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بالمغرب.

سيتم افتتاح أشغال هذه الندوة الدولية يومه الجمعة 27 يناير 2012، من طرف إدريس اليزمي، رئيس المجلس ، بفندق تولیب فرح، بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة صباحا .

Revue de Presse du Conseil National de l'Homme

الأحداث المغربية

# الملاحظون الانتخابيون يسترجعون شريط الانتخابات الماضية

ادريس اليزمي

لبت المنظمات غير حكومية المشاركة في عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر الماضي، أول أمس الأربعاء بالرباط، دعوة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ورشة خصصت لتبادل وتقاسم التجارب والخبرات حول ملاحظة الانتخابات

الورشة، التي ضمت ممثلين عن 15 منظمة، وتمحورت أشغالها حول الإطار القانوني وعملية الاعتماد والأساليب المنهجية وتقنيات الملاحظة واستراتيجيات تعزيز قدرات الملاحظين أعاد خلالها شريط الانتخابات الماضية

«الورشة الأولى من نوعها مثلت فرصة للقاء المنظمات المغربية والدولية التي شاركت في عملية ملاحظة الانتخابات لتبادل تجاربها ومحاولة توحيد وجهات نظرها حول بعض القضايا الأساسية» على حد وصف رئيس المجلس إدريس اليزمي لها ، حيث على أشغالها ثلاث سمات رئيسية في ما يتعلق بملاحظة انتخابات 25 نونبر الماضي، أولاها تتمثل في وجود إطار قانوني ينظم عملية الملاحظة.

السمة الثانية، في رأي اليزمي، هي تزايد عدد المؤسسات التي شاركت في ملاحظة الانتخابات الأخيرة بحيث «يمكن الحديث عن تراكم وطني في الميدان وبزوغ خبرة مغربية يمكن تثمينها ورسملتها مستقبلا، للقيام بعمليات استباقية في مجال التكوين والإعداد وتبادل الخبرات الدولية كلما تعلق الأمر بعمليات ملاحظة الانتخابات سواء على الصعيد الوطني أو خارجيا».

على أن السمة الثالثة همت «ولوج جمعيات وفاعلين جدد لمجال ملاحظة الانتخابات، وأساسا جمعيات الشباب والجمعيات النسائية ما يعطي للعملية زخما جديدا إذ لأول مرة جرت ملاحظة من وجهة نظر النوع قامت بها جمعيتا بداعات نسائية والرابطة الديموقراطية لنساء المغرب» يشرح اليزمي على هامش الورشة.

تداول المشاركون في المقاربات المنهجية لعملية الملاحظة ولا سيما ما يتصل منها بدلالة وحمولة الملاحظة النوعية ودور علم الاجتماع في إعداد تصور لمقاربات الملاحظة وكيفية اختيار الدوائر الانتخابية ومراكز التصويت التي ستخضع للملاحظة، فاعتبر محمد أوجار وزير حقوق الإنسان الأسبق في تدخله أن التطور الدستوري الذي حصل في المغرب تجاوز مرحلة الدعوة الى إسناد تنظيم الانتخابات للجنة وطنية، وقال إنه يمكن الدفع بالقطاع المشرف على تنظيم الانتخابات بحكم التجربة الكبيرة التي يتوفرعليها في مجال التنظيم المحايد والنزيه لمختلف العمليات الانتخابية.

الحاضرون بحثوا كذلك تقنيات الملاحظة التي تعتمد على الاستمارات والمقابلات والمعاينات الميدانية ومختلف أشكال الاستعلام ونقل البيانات المستقاة ميدانيا، فضلا عن دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في عملية الملاحظة وطرق التحقق من صحة البيانات التي تم جمعها، و«بقدر ما يتطلب الأمر في المستقبل تقريب مكاتب التصويت من المواطنين بقدر ما ينبغي على المواطنين الحرص على تخصيص وقت للقيام بعملية التصويت» يقول الحقوقي كمال الحبيب، معربا عن بقينه بضياع نسبة 5 في المائة من نسبة المشاركة في الانتخابات بفعل عدم توصل الناخبين بالإشعارات أو معرفة أماكن الاقتراع.

Revue des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
ww

*Observation des élections*

# Un atelier pour capitaliser les acquis

DNCR à Rabat
Ahmed Salaheddine

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a invité, mercredi à Rabat, différents observateurs des élections à faire le point des méthodes et du «savoir-faire national» en matière de suivi des consultations populaires. Une quinzaine d'organisations ont participé à l'atelier diligenté à cette occasion parmi lesquelles se sont démarqués de grands noms tels que l'OMDH, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le National democratic institute et l'Observatorio electoral TEIM.

A l'ouverture des travaux de la réunion, le président du CNDH en a parlé comme d'un «*moment d'échange et de partage des expériences capitalisées depuis 2002 en matière d'observation neutre et indépendante des élections*». Au fil des consultations populaires, a-t-il déclaré en substance, le savoir-faire national en matière d'observation électorale qui s'est enrichi des apports des acteurs nationaux et de ceux des ONG s'est engagé dans un tournant avec l'adoption de la loi 30.11 et le CNDH considère que ce cheminement a conduit à l'émergence «d'un droit constitutionnel des élections» et à l'institutionnalisation de leur observation dans la neutralité et l'indépendance.

S'agissant de l'opportunité de cet examen après coup, le CNDH avance que la période post-électorale, avec ses particularités et ses enseignements, constitue un moment opportun pour mener un travail de relecture et de réflexion dirigé vers l'évaluation et la capitalisation des expériences et orienté dans le sens de l'amélioration du cadre juridique et des conditions d'exercice de l'observation électorale.

L'atelier organisé à l'initiative du Conseil a porté sur les quatre axes essentiels que sont l'analyse du cadre juridique et du processus d'accréditation, celle des approches méthodologiques et des techniques d'observation, celle des stratégies

de renforcement des capacités des observateurs et celle enfin de la conduite des missions d'observation. Ce dernier axe et celui qui traite des techniques d'observation ont particulièrement retenu l'attention tout autant de par leur contenu que par leur actualité. Incluant les compétences des observateurs et des aspects logistiques tels que le déploiement équilibré ou le recrutement des accompagnateurs, ils s'étendent dans leur dimension organisationnelle au choix des observateurs et à la qualité de leurs rapports avec les acteurs en situation. Or, a-t-on expliqué dans les couloirs de l'atelier, ce choix et ces rapports sont la clé du succès de la réussite de toute mission d'observation comme ils en sont souvent la cause de l'échec. Preuve-en est que c'est ce qui a conduit au fiasco de la mission d'observation conduite par l'Organisation de la Ligue arabe en Syrie, ont affirmé des participants à l'atelier.■

Revue de Presse du Conseil Natio

بيان اليوم

# في لقاء حول تجربة ملاحظة الانتخابات

بيان اليوم

## إدريس اليزمي: تحصيل تراكم وطني وبزوغ خبرة مغربية يمكن تثمينها ورسملتها

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء بالرباط، ورشة عمل خصصت لتبادل وتقاسم التجارب والخبرات حول ملاحظة الانتخابات بمشاركة 15 منظمة غير حكومية شاركت في ملاحظة الانتخابات التشريعية لـ25 نونبر الماضي.

وتمحورت أشغال هذه الورشة حول ثلاثة محاور هي الإطار القانوني وعملية الاعتماد والأساليب المنهجية وتقنيات الملاحظة واستراتيجيات تعزيز قدرات الملاحظين.

واعتبر رئيس المجلس إدريس اليزمي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه الورشة الأولى من نوعها مثلت فرصة للقاء المنظمات المغربية والدولية التي شاركت في عملية ملاحظة الانتخابات لتبادل تجاربها ومحاولة توحيد وجهات نظرها حول بعض القضايا الأساسية.

وسجل وجود ثلاث سمات رئيسية في ما يتعلق بملاحظة انتخابات 25 نوفمبر الماضي، أولاها تتمثل في وجود إطار قانوني ينظم عملية الملاحظة، وبالتالي مثلت الورشة فرصة لمناقشة هذا القانون الذي يجيب عن كل التحديات والرهانات وماهي الإصلاحات التي يمكن إدخالها عليه.

السمة الثانية، يضيف اليزمي، هي تزايد عدد المؤسسات التي شاركت في ملاحظة الانتخابات الأخيرة، بحيث يمكن الحديث عن تراكم وطني في الميدان وبزوغ خبرة مغربية يمكن تثمينها ورسملتها مستقبلا، للقيام بعمليات استباقية في مجال التكوين والإعداد وتبادل الخبرات الدولية كلما تعلق الأمر بعمليات ملاحظة الانتخابات سواء على الصعيد الوطني أو خارجيا، مثلا من خلال إتاحة الفرصة لبلدان عربية للاستفادة من التجربة المغربية خصوصا وأن عددا من هذه الدول مقبلة خلال هذه السنة والسنة المقبلة على عدة استحاقات انتخابية خلال السنوات المقبلة.

وأضاف اليزمي أن السمة الثالثة تتعلق بولوج جمعيات وفاعلين جدد لمجال ملاحظة الانتخابات، وأساسا جمعيات الشباب والجمعيات النسائية ما يعطي للعملية زخما جديدا إذ لأول مرة جرت ملاحظة من وجهة نظر النوع قامت بها «إبداعات نسائية» و«الرابطة الديموقراطية لنساء المغرب» مثلا.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بملاحظة الانتخابات التشريعية الأخيرة حيث عمل على تعبئة 227 ملاحظا لمدة 15 يوما، تحت إشراف 28 منسقا إقليميا، بالإضافة إلى إحداث خلية مركزية، تتكون من 12 شخصا، داخل المجلس للسهر على تتبع سير العملية الانتخابية في 92 دائرة انتخابية, 742 جماعة, 926 مكتبا للتصويت, 206 مكتبا مركزيا و 82 لجنة إقليمية للإحصاء.

كما قام النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات والذي يضم منظمات غير حكومية باعتماد 2482 ملاحظا من بينهم 25 في المائة نساء تمكنوا من ملاحظة عمليات الاقتراع في 874 مكتبا، وحضر 844 ملاحظا عملية الفرز، وتمكن ملاحظو النسيج الجمعوي أيضا من حضور إعلان النتائج بالنسبة لـ847 مكتبا مركزيا.

ومن جهة أخرى اعتبر محمد أوجار وزير حقوق الإنسان السابق في تدخله خلال هذه الورشة أن التطور الدستوري الكبير الذي حصل في المغرب تجاوز مرحلة الدعوة إلى إسناد تنظيم الانتخابات للجنة وطنية، وقال إنه يمكن الدفع بالقطاع المشرف على تنظيم الانتخابات بحكم التجربة الكبيرة التي يتوفر عليها في مجال التنظيم المحايد والنزيه لمختلف العمليات الانتخابية.

وأبرز أهمية إعلان رئيس الحكومة عن جدول الانتخابات بشكل مبكر حتى يتمكن مختلف الفرقاء من التنظيم المحكم لها خصوصا وأن المغرب مقبل على استحقاقات جماعية وجهوية.

ومن جهته اعتبر الحقوقي كمال الحبيب أن مجال ملاحظة الانتخابات في المغرب توسع بشكل كبير، داعيا إلى توفر تنسيق أفضل مع الجمعيات المشاركة من أجل تغطية عدد أكبر من المكاتب وبحرية كاملة. وقال إن على المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يزيد في منح المجال للملاحظة الانتخابات.

وقال إنه بقدر ما يتطلب الأمر في المستقبل تقريب مكاتب التصويت من المواطنين بقدر ما ينبغي على المواطنين الحرص على تخصيص وقت للقيام بعملية التصويت، معربا عن يقينه بضياع نسبة 5 في المائة من نسبة المشاركة في الانتخابات بفعل عدم توصل الناخبين بالإشعارات أو معرفة أماكن الاقتراع.

وخلال هذه الورشة تداول المشاركون في المقاربات المنهجية لعملية الملاحظة ولا سيما ما يتصل منها بدلالة وحمولة الملاحظة النوعية ودور علم الاجتماع في إعداد تصور لمقاربات الملاحظة وكيفية اختيار الدوائر الانتخابية ومراكز التصويت التي ستخضع للملاحظة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

كما بحثوا تقنيات الملاحظة التي تعتمد على الاستمارات والمقابلات والمعاينات الميدانية ومختلف أشكال الاستعلام ونقل البيانات المستقاة ميدانيا، فضلا عن دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عملية الملاحظة وطرق التحقق من صحة البيانات التي تم جمعها.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

# تقاسم التجارب والخبرات في مجال ملاحظة الانتخابات

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الأربعاء بالرباط ورشة عمل خصصت لتبادل وتقاسم التجارب والخبرات حول ملاحظة الانتخابات بمشاركة 15 منظمة غير حكومية شاركت في ملاحظة الانتخابات التشريعية ل 25 نونبر الماضي.

وتمحورت أشغال هذه الورشة حول ثلاثة محاور هي الإطار القانوني وعملية الاعتماد والأساليب المنهجية وتقنيات الملاحظة واستراتيجيات تعزيز قدرات الملاحظين.

واعتبر رئيس المجلس ادريس اليزمي أن هذه الورشة الأولى من نوعها مثلت فرصة للقاء المنظمات المغربية والدولية التي شاركت في عملية ملاحظة الانتخابات لتبادل تجاربها ومحاولة توحيد وجهات نظرها حول بعض القضايا الاساسية. وسجل وجود ثلاث سمات رئيسية في ما يتعلق بملاحظة انتخابات 25 نوفمبر الماضي، اولاها تتمثل في وجود إطار قانوني ينظم عملية الملاحظة، وبالتالي مثلت الورشة فرصة لمناقشة هذا القانون الذي يجيب عن كل التحديات والرهانات وهاهي الاصلاحات التي يمكن إدخالها عليه.

السمة الثانية، يضيف اليزمي، هي تزايد عدد المؤسسات التي شاركت في ملاحظة الانتخابات الأخيرة، بحيث يمكن الحديث عن تراكم وطني في الميدان وبزوغ خبرة مغربية يمكن تثمينها ورسملتها مستقبلا، للقيام بعمليات استباقية في مجال التكوين والإعداد وتبادل الخبرات الدولية كلما تعلق الأمر بعمليات ملاحظة الانتخابات سواء على الصعيد الوطني او خارجيا، مثلا من خلال إتاحة الفرصة لبلدان عربية للاستفادة من التجربة المغربية خصوصا وأن عددا من هذه الدول مقبلة خلال هذه السنة والسنة المقبلة على عدة استحقاقات انتخابية خلال السنوات المقبلة.

واضاف اليزمي أن السمة الثالثة تتعلق بولوج جمعيات وفاعلين جدد لمجال ملاحظة الانتخابات، واساسا جمعيات الشباب والجمعيات النسائية ما يعطي للعملية زخما جديدا إذ لأول مرة جرت ملاحظة من وجهة نظر النوع قامت بها "ابداعات نسائية" و"الرابطة الديموقراطية لنساء المغرب" مثلا. يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بملاحظة الإنتخابات التشريعية الأخيرة حيث عمل على تعبئة 227 ملاحظا لمدة 15 يوما، تحت إشراف 28 منسقا إقليميا، بالإضافة إلى إحداث خلية مركزية، تتكون من 12 شخصا، داخل المجلس للسهر على تتبع سير العملية الانتخابية في 92 دائرة انتخابية، 742 جماعة، 926 مكتبا للتصويت، 206 مكتبا مركزيا و 82 لجنة إقليمية للإحصاء.

كما قام النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات والذي يضم منظمات غير حكومية باعتماد 2482 ملاحظا من بينهم 25 في المائة نساء تمكنوا من ملاحظة عمليات الاقتراع في 874 مكتبا، وحضر 844 ملاحظا عملية الفرز، وتمكن ملاحظو النسيج الجمعوي ايضا من حضور إعلان النتائج بالنسبة ل 847 مكتبا مركزيا.

أخبار اليوم المغربية

# قاضي التحقيق يستمع إلى بوريكات في قضية المانوزي

■ أخبار اليوم ■

اعتبر مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، أن استماع قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالرباط إلى مدحت بوريكات «خطوة جدية نحو الحقيقة القضائية».

واستمع قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالرباط أول أمس إلى مدحت بوريكات، وهو أحد قدماء معتقلي تازمامارت في قضية اختطاف الحسين المانوزي يوم 29 اكتوبر 1965، والتي كان شاهدا عليها وعايش تفاصيلها.

لذلك يعتبر الاستماع إلى بوريكات تطورا جديدا في قضية المانوزي، من شأنه أن يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة التي تطالب بها أسرته وكذا المنظمات الحقوقية، في حال سارت الأمور على نحو جدي.

وقال مصطفى المانوزي إن ملف شقيقه المختطف قد تم حفظه بمبرر أنه تقادم، لكن استجابة قاضي التحقيق لطلب كان قد تقدم به منتدى الحقيقة والإنصاف بالاستماع

مدحت بوريكات

إلى بوريكات تؤكد أن «الملف أخذ مسارا جديا نحو كشف الحقيقة».

وتوقع المانوزي أن يكون بوريكات قد روى لقاضي التحقيق الحقائق كما شاهدها وعايشها، لأنه كان حاضرا وقت اختطاف أخيه، ورأى الأشخاص الذين قاموا بذلك، ويُفترض أن يكشف عن أسمائهم.

لكن قاضي التحقيق، الذي استمع أول أمس إلى مدحت بوريكات، هو نفسه تحفظ على طلب المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بالاستماع إلى إدريس الأزمي بصفته رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Revue de Presse Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

اعتبر مصطفى المانوزي، رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، أن استماع قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالرباط، محمد الكوهن، إلى الشاهد الحي في اختطاف شقيقه الحسين المانوزي يعتبر خطوة جدية باتجاه الحقيقة القضائية. وتوقع في حوار قصير مع «أخبار اليوم» أن يبادر القضاء، بعد تحوله إلى سلطة مستقلة إلى فتح ملفات أخرى تتعلق بالمختطفين ومجهولي المصير ضحايا سنوات الرصاص.

### قال لـ«أخبار اليوم» يجب أن تصبح القضية حقيقة قضائية عادية وطبيعية

# المانوزي: الاستماع إلى بوريكات تطور جدي على درب الحقيقة القضائية

■ حاوره- إسماعيل حمودي ■

□ باستماع قاضي التحقيق إلى مدحت بوريكات، هل قضية المانوزي دخلت إلى نطاق الجدية؟

● فعلا، يبدو أنها أخذت مسار الحقيقة القضائية. فالوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالرباط سبق له أن حفظ الملف يوم 13 دجنبر 2010، ووقتها بدانا المعركة بطريقة أخرى، إذ بصفتنا مطالبين بالحق المدني تقدمنا بشكاية إلى وزير العدل السابق، محمد الناصري بصفته حينها رئيسا للنيابة العامة، يومان بعد مسيرات حركة 20 فبراير، أكدنا فيها على أن جرائم الاختطاف لا يطالها التقادم، لأن العائلة لم تتسلم الجثة، وبالتالي فالجريمة مستمرة في الزمان والمكان.

□ وكيف كان رد فعل وزير العدل حينها؟

● لقد أحال الملف على قاضي التحقيق، محمد الكوهن بمحكمة الاستئناف بالرباط وتحركت الدعوة العمومية، ولما تم تحضير الملف تم الاستماع أولا إلى الحاج علي المانوزي، والد الحسين المختطف بصفته شاهدا ومطالبا بالحق المدني، كما استمع بعدها إلى الحاجة خديجة شاو، والدة المختطف بصفتها مطالبة بالحق المدني، وعلى إثر ذلك تقدمت بطلب إلى قاضي التحقيق من أجل الاستماع إلى الشاهد مدحت بوركات، وأيضا إلى إدريس اليزمي بصفته الوريث الشرعي لملف هيئة الإنصاف والمصالحة. إلا أن قاضي التحقيق قبل الاستماع إلى بوريكات ورفض استدعاء اليزمي.

□ لماذا رفض القاضي الاستماع إلى اليزمي رغم أهمية موقعه في هذا الملف الحقوقي؟

● لا نعرف بالضبط لكن هذه سلطة تقديرية للوكيل العام الذي أبدى الاعتراض، ربما وجد الطلب محرجا له، لأن اليزمي يترأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. لكن بالنسبة إلينا نرى أنه من المفيد الاستماع إلى اليزمي لأن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة لا يتضمن كل شيء، إذ أن المرحوم إدريس

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

بنزكري كان قد استمع إلى شخصيات كبيرة في الدولة، والتقرير السري الذي انجزه بهذا الخصوص بقي عنده، ولم يتضمنه التقرير النهائي للهيئة، وهذا التقرير يعتبر اليزمي هو الوريث الشرعي له بحكم موقعه.

□ وما الذي قاله الشاهد بوريكات إلى قاضي التحقيق؟

● لا نعلم شيئا من ذلك، فالاستماع إليه كان بشكل سري ومغلق، لكننا نثق في نزاهة الشاهد مدحت بوريكات وشجاعته، ويكفي أنه استجاب

## ملف المانوزي له حساسية خاصة، لأنه يثير مسؤولين كبارا في الجيش والأمن

للشهادة تلقائيا بمجرد أن تمت المناداة عليه، ولذلك فهو سيقول ما شاهده وعايشه بشكل مباشر، على اعتبار أنه كان معتقلا معه في نفس الزنزانة بالمعتقل السري نقطة 3بطريق زعير بالرباط وهو يعلم التفاصيل يوم فروا من المعتقل وكانوا سبعة يوم 13 يوليوز 1975.

□ ولكن لماذا ظل بوريكات يتحفظ عن الحديث للإعلام حول الحقيقة؟

● لأنه يمتلك التفاصيل التي من شانها المساس بسرية التحقيق، ولأن الكشف عنها يعتبر جريمة من شانها أن تضر بالملف، وبالسير العادي للعدالة.

□ هل إعادة فتح هذا الملف يعكس إرادة جديدة في فتح ملفات الاختطاف ومجهولي المصير؟

● ملف المانوزي له حساسية خاصة، لأنه يثير مسؤولين كبارا في الجيش والأمن، واليوم نحن نراهن على القضاء الوطني بان يتحمل مسؤوليته على ضوء الموقع الجديد الذي خصه به الدستور الذي بوأه موقع السلطة المستقلة التي كان يفتقد إليها في دستور 1996.

□ هل تتوقع أن يفتح ملفات جديدة؟

● تلقائيا لا اظن، لا بد من ذوي الحقوق أن يتقدموا بشكايات، حاليا هناك شكاية تقدمت بها شخصيا كمحام بشكاية حول مصير الكولونيل محمد اعمابو بطلب من عائلته في اكتوبر الماضي، وفعلا تمت إحالة الملف من جديد على الشرطة القضائية، ثم إني بصدد تقديم شكايتين بطلب من عائلة فخيم والعدلاني، وهما حارسا امن كان يحرسان المعتقل السري نقطة 3 في طريق زعير حينها، وتم إعدامهما بتهمة التواطؤ مع مجموعة المانوزي التي هربت كما سبق الذكر.

□ لكن ملفات مثل هذه تثير مسؤولية مسؤولين كبار في الدولة؟

● ما يهمنا نحن كمطالبين بالحق المدني هو أن يستمع القضاء إلى وسائل إثبات في القضية، ويستمع للشهود في الملف، وفي حالة لم يتحمل القضاء مسؤوليته، ولا نتمنى ذلك، سنلجأ إلى الإمكانات التي يتيحها القضاء الدولي، خاصة وان المانوزي اختطف في تونس.

□ ألم تعرفوا الحقيقة بعد من بنزكري قبل حياته مثلا؟

● نحن نعرف الحقيقة، والعائلة معلوم لديها من اختطف وقتل الحسين المانوزي، لكن نحن نريد أن تأخذ مجراها القضائي الطبيعي، يجب أن تصبح القضية حقيقة قضائية عادية وطبيعية، بان يصل إليها القضاء بشكل مهني ومحايد.

Revue de Presse du Centre des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

# وقفة احتجاجية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالعيون

نظم مجموعة ضحايا هيئة الإنصاف والمصالحة المقصيون وخارج الحيز الزمني، صبيحة يوم الأربعاء 25 يناير الجاري، وقفة احتجاجية سلمية أمام مقر المجلس الجهوي الاستشاري لحقوق الإنسان بالعيون، وذلك احتجاجا على مصادرة حقهم في العيش الكريم والإدماج الاجتماعي.

خلال هذه الوقفة، رفع المحتجون شعارات تطالب بتوفير كامل حقوقهم العادلة والمشروعة، والمندرة بإقصائهم وحرمانهم من التوصية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي.

يذكر أن السلطات الأمنية منعت المحتجين من تنظيم مسيرة، وحاصرت الوقفة بالقوات العمومية التي حالت دون تنظيمها. في الوقت الذي أشار فيه الضحايا المحتجون الى أنهم تعرضوا للتعنيف حسب قول ممثلهم.

حسن بوفوس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

# إضراب عن الطعام

هددت المناضلة في صفوف حزب التقدم والاشتراكية، خديجة عبد الحق، باعتبارها من ضحايا الاعتقال التعسفي في سنوات الرصاص، بخوض إضراب عن الطعام احتجاجا على التماطل الذي طال ملفها، حيث ظل محتجزا لدى الوزارة الأولى منذ عدة أشهر رغم اكتمال كل المراحل المطلوبة للتسوية الفورية، وذلك ضدا على تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر من خلال مقررها التحكيمي، الذي يحمل رقم 17371 بتاريخ 31 دجنبر 2008، والذي يحمل توقيعات كل من رئيس المجلس سابقا وأمينه العام، إضافة إلى توقيعات أربعة أعضاء بالمجلس وهو بهذا بمثابة حكم قضائي يستلزم التنفيذ الفوري.

Revue de Presse du Cons... Homme

Lobservateur.ma
Site international d'informations générales

« Le Maroc représente l'exception dans la région. La preuve en est cette Constitution avec tout ce qu'elle comporte comme droits et libertés, ainsi que les récentes élections. »

MOHAMED SEBBAR, SECRÉTAIRE GÉNÉRAL DU CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME, TELQUEL

Revue de Presse des droits de l'Homme